

**المحترمين**

**السادة / الزملاء والزميلات أعضاء الجمعية العمومية**

**نقابة العاملين في شركة نفط الكويت**

**تحية طيبة وبعد ،،،**

## **ملاحظات على قانون الخصخصة الحالي (١)**

كما تعلمون .. فقد اقر مجلس الأمة الموقر في مداولته الأولى يوم الخميس ٢٠١٠/٤/١٥ مشروع قانون الخصخصة المقدم من الحكومة والمعدل من لجنة الشئون المالية والاقتصادية بالمجلس بموافقة ٣٣ نائب واعتراض ١٠ نواب.

إن أكثر العاملين في الشركة يجهلون مساوئ هذا القانون وما هي أهدافه ، وسنقوم بعرض بعض النقاط التي من شأنها توضيح سبب اعتراض النقابة على القانون وهي كالتالي :

١. **الشبهة الدستورية في القانون** : حيث يتعارض هذا القانون برمته مع المادة (١٥٢) من الدستور والتي تنص على : **"كل التزام باستثمار مورد من موارد الثروة الطبيعية أو مرفق من المرافق العامة لا يكون إلا بقانون ولزمن محدود"** إذ أن الواجب إصدار قانون خاص من مجلس الأمة لكل مرفق عام أو لأي استثمار في الموارد الطبيعية يراد تخصيصه.

أما في مشروع قانون الخصخصة فإن هذا القانون يعطي صلاحية غير قانونية لما يسمى " المجلس الأعلى للتخصيص " بتخصيص ما يشاء من المرافق العمومية أو الموارد الطبيعية بدون قانون لكل مرفق كما نصت المادة (١٥٢) من الدستور.

وقد قامت لجنة الشئون المالية والاقتصادية بمجلس الأمة بحذف الفقرة الأولى من المادة (٤) والتي تنص على عدم جواز تخصيص الأنشطة المرتبطة في النفط والغاز ، وقامت بتقديمه لمجلس الأمة وإقراره ، مما **يبيح** هذا القانون للحكومة بخصخصة جميع الأنشطة المرتبطة في النفط والغاز مثل مراكز التجميع والمصانع والمصافي النفطية و نشاطات الاستكشاف و الحفر والتكرير وحتى بعض أقسام الإدارة مثل التسويق والتخطيط وفق نظام لا يحمي العمالة الكويتية .. ولنا في ما حصل للكويتيين العاملين في محطات الوقود المخصصة عبرة !

وللحديث بقية ،،،

**وتقبلوا فائق الشكر والتقدير**

**إخوانكم**

**رئيس وأعضاء مجلس الإدارة**

**نقابة العاملين بشركة نفط الكويت**